

سياسة اجراءات التفاوض

تلتزم دائرة الأشغال العامة بالشفافية والنزاهة والسرية التامة أثناء إجراء المفاوضات مع الشركات، علماً بأن الدائرة تقوم بإجراءات التفاوض وفقاً لحاجة المشروع وما ترتبيه في خدمة المصلحة العامة. إن عملية التفاوض هي عملية تهدف إلى ضمان تحقيق الاستفادة لخاصة أطراف المفاوضة لضمان تنفيذ المشاريع العمرانية الحكومية على أكمل وجه وفقاً للائحة المشتريات والمناقصات والمزايدات الصادرة بموجب قرار المجلس التنفيذي رقم (4) لسنة 2002م، وبما يتماشى مع الشروط المصاحبة لطرح المناقصة.

نظام المفاوضة مع الشركات وفقاً للمبادئ الآتية:

1. الهدف الأساسي من المفاوضة هو الحصول على عطاءات ومدد تنافسية لتنفيذ المشاريع الحكومية المطروحة بما يخدم المصلحة العامة، مع مراعاة سرية تلك العطاءات طوال فترة التفاوض لضمان السرية والنزاهة في التفاوض.
2. يتم تحليل العطاءات المقدمة من الشركات والتأكد من استيفائها للشروط المطلوبة من الناحية الفنية والمالية، ومنها على سبيل المثال تسعير جميع بنود الأعمال وتوصيفها وبيان القدرة الفنية والمالية للشركات وتوفير المعدات والعمالة اللازمة لتنفيذ المشروع، وبناءً على نتائج هذا التحليل يتم التفاوض مع الشركات صاحبة العطاءات الأنساب من الناحية الفنية والمالية.
3. يتم التواصل مع الشركات المستوفية للشروط عبر البريد الإلكتروني لتقديم العطاء النهائي بعد التفاوض (خلال المدة المحددة)، وفي حال عدم الرد من قبل الشركات أو الاعتراض يعتبر العطاء المقدم في المناقصة (بعد التحليل والدراسة) هو النهائي، ويتم تجاهل أي عطاء (معدل) يتم تقديمها بعد المدة المحددة للفاوض.
4. يجب على الشركات عند تقديم العطاء المعدل للالتزام بموضوع المفاوضة سواء تخفيض تكلفة المشروع أو تقليل مدة التنفيذ، مع مراعاة الخصم والتوجيه على جميع الصفحات والمستندات المتعلقة بهذا العطاء.
5. لن يتم قبول أو استلام أي تعديلات على العطاءات المقدمة من الشركات في حال عدم طلب ذلك رسمياً من قبل الدائرة.
6. يمكن لجميع الشركات المقدمة للعطاءات معرفة مستجدات حالة (المناقصة/ عروض الأسعار) عبر بوابة التوريد الإلكترونية لدائرة المالية المركزية للمشتريات (تجاري)، حيث أن النظام يبين الحالات التالية: (تحت الطرح - تم فتح المناقصة - قيد الدراسة والتحليل - تمت الترسية - مؤجل - ملغى).
7. دائرة الأشغال العامة غير ملزمة بالتعاقد مع الشركة صاحبة أقل عطاء مقدمة، كما يحق لها إعادة الطرح أو الإلغاء دون إبداء الأسباب وفقاً لمطالبات المصلحة العامة.